

الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين الواقع والمأمول The Islamic financial industry in Algeria, between reality and expectations

منصور منال^{1*} ، نوال بن لكحل²

¹المركز الجامعي مرسلبي عبد الله - تيبازة، الجزائر، mansour.manel@cu-tipaza.dz

²المركز الجامعي مرسلبي عبد الله - تيبازة، الجزائر ، nawel.benlakehal@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/04/30، تاريخ القبول: 2021/05/17، تاريخ النشر: اليوم: 2021/06/08

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وذلك بإعطاء نظرة عامة لوضعها في الاقتصاد العالمي مع إظهار مكانتها في الجزائر من خلال تحليل أهم البيانات المتعلقة بقطاعاتها. توصلت الدراسة إلى أن الصناعة المالية الإسلامية حققت نجاحا دوليا واسعا، وأن الجزائر على الرغم من أنها كانت من الدول السبّاقة في تبنيها، إلا أنها لم تصل إلى الهدف المنشود، وعليه فهي تعمل حاليا على تعزيز مكانتها ببناء قاعدة أساسية تركز على إطار قانوني وتنظيمي يلائم طبيعة عملها.

الكلمات المفتاحية: صناعة مالية إسلامية؛ مصرفية إسلامية؛ صكوك؛ صناديق استثمارية؛ تكافل

Abstract: This study aims to clarify the reality of the Islamic financial industry in Algeria, by giving an overview of its position in the global economy, while showing its position in Algeria by analyzing the most important data related to its sectors.

The study found that the Islamic financial industry has achieved wide international success, and that Algeria, although it was one of the first countries to adopt it, did not reach the desired goal, and therefore it is currently working to enhance its position by building a basic base based on a legal and regulatory framework that suits the nature of her job.

Keywords: Islamic financial industry; Islamic banking; Sukuk; investment funds; Takaful

المؤلف المرسل

1- تمهيد :

أصبحت الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات والتطورات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، موضع اهتمام معظم الاقتصاديين في مختلف دول العالم ،لاسيما بعدما أثبتت جدارتها في تحمل آثار الأزمات المالية، مما عزز من نموها بشكل سريع ومستمر وذلك من خلال ارتفاع الطلب على منتجاتها المبتكرة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية ،كما تعمل البلدان في جميع أنحاء العالم على تعزيز نظم التمويل الإسلامي الخاصة بها حيث استمرت الصناعة المالية الإسلامية في التوسع، فقد بلغت أصولها 2.88 تريليون دولار أمريكي عام 2019، لا تزال أصول التمويل الإسلامي مركزة في الأسواق الرائدة منها إيران والمملكة العربية السعودية وماليزيا . رغم النجاح الذي حققته الصناعة المالية الإسلامية إلا أن الجزائر لا تزال متخلفة عنها وهذا راجع لعدة أسباب مرت بها البلاد، لكن هذه الأخيرة تتطلع إلى جذب المدخرين المحليين من خلال إدخال التمويل الإسلامي على البنوك المحلية بعدما كانت المنتجات المصرفية الإسلامية تُقدم سابقاً في الجزائر فقط من قبل البنوك الأجنبية وذلك من خلال إصدار النظام 20-102 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

يمكن طرح، بناء على ما سبق الإشكالية التالية " فيما تكمن التطورات التي حققتها الصناعة المالية الإسلامية في العالم، وما مدى مواكبة الجزائر لها؟

وللإجابة هذه الإشكالية تم وضع الفرضية الرئيسية التالية : هناك علاقة طردية بين نجاح الصناعة المالية الإسلامية وتهيئة بيئة ملائمة لها من حيث القوانين والتشريعات.

1.1 - منهج البحث وأدواته

من أجل الإلمام بكافة جوانب البحث والوصول للأهداف المرغوبة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك بتقديم بعض المعلومات المتعلقة بمفهوم الصناعة المالية الإسلامية ومدى الحاجة إليها، مع ذكر أسسها ومكوناتها، كما تم طرح مختلف تطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم من خلال عرض تطور حجم أصولها ومختلف الإصدارات العالمية لقطاعاتها، وأخيراً تم عرض تجربة الجزائر بتحليل أهم ما جاء في التقارير السنوية الأخيرة لكل من بنك السلام الجزائر وبنك البركة وشركة سلامة للتأمينات. أما الأدوات فقد تم الاعتماد على مصادر متنوعة لإثراء جانبه النظري والتطبيقي، فتنوعت بين كتب ومقالات وتقارير لأهم الجهات المكلفة بالصناعة المالية الإسلامية.

2.1 - الدراسات السابقة

- سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، بحث منشور من طرف مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة ، الكويت، افريل 2004

هدفت هذه الدراسة إلى التماس معالم المنهج الإسلامي لهندسة الصناعة المالية، وخلصت إلى أن المنتجات الإسلامية إذا أرادت أن تثبت وجودها في العالم اليوم ينبغي أن تستوفي صفتين: السلامة الشرعية بحيث تكون مقبولة لدى جمهور المسلمين الذين يرغبون في التعامل الإسلامي والكفاءة الاقتصادية بحيث تكون سهلة التنفيذ بعيدة عن التعقيد ومحققة لإغراض المتعاملين

- ساسية جدي، 2014-2015، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص أسواق مالية وبورصات، هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية الهندسة المالية ومختلف منتجاتها ومدى تأثيرها على سوق المال، مع توضيح أهميتها ودورها في تطوير منتجات جديدة وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الأسواق التقليدية، لتصل في الختام إلى مجموعة من النتائج:

* الصناعة المالية الإسلامية: هي عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية والنقدية التي تتيح فرص التقليل من المخاطر والتخلي عن شرط الفائدة الربوية، تميزت عن نظيرتها بتمسكها بضوابط الشريعة الإسلامية إضافة إلى الكفاءة الاقتصادية

* على الرغم من صدارة ماليزيا في إصدار وتداول المنتجات المالية الإسلامية محليا ودوليا وابتكار السودان لمنتجات إسلامية أصيلة، إلا أن كل منها تعاني من معوقات تحد من انتشار الهندسة المالية الإسلامية. بناء على ما تقدمت به الدراسات السابقة في موضوع الصناعة المالية الإسلامية فإن الإضافة العلمية لبحثنا تتمثل في النقاط التالية:

- عرض لواقع الصناعة المالية الإسلامية في العالم من خلال تحليل نتائج قطاعاتها
- عرض تجربة الجزائر في الصناعة المالية الإسلامية من خلال ذكر البنوك الإسلامية وشركة التامين التكافلي التي تنشط فيها.

2- الإطار النظري للصناعة المالية الإسلامية:

1.2- تعريف الصناعة المالية الإسلامية:

يمكن إعطاء عدة تعاريف للصناعة المالية الإسلامية منها:

-هي «ابتكار حلول مالية، فهي تركز على عنصر الابتكار والتجديد، كما أنها تقدم حلولاً، فهي بذلك تلي احتياجات قائمة أو تستغل فرصاً أو موارد معطلة، كونها مالية يحدد مجال الابتكار في الأنشطة الاقتصادية سواء في التبادل أو في التمويل» (السويلم، افريل 2004).

- كذلك هي: «عملية تطويرية وتنويعية وإبداعية لأدوات التمويل في الأسواق المالية بما فيها النقدية والتي تتيح فرص التقليل من المخاطر من خلال الإطار الإسلامي الذي يشترط مبدأ الالتزام بالمشاركة في الربح أو الخسارة والتخلي عن شرط الفائدة الربوية في تنشيط المعاملات المالية المشروعة بهدف تلبية حاجيات تمويلية جديدة تحقق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع» (جدي، 2014-2015، صفحة 121).

يمكننا من خلال ما سبق أن نقدم تعريفا للصناعة المالية الإسلامية على أنها عملية تركز على تطوير منتجات مالية قديمة بصيغ جديدة، أي ابتكار لمنتجات مالية جديدة بصيغ تتوافق مع الشريعة الإسلامية لإيجاد الحلول للمشاكل التمويلية والتقليل من المخاطر.

2.2- الحاجة إلى الصناعة المالية الإسلامية :

هناك عدة أسباب تتطلب السعي وراء تبني صناعة مالية إسلامية يمكن إنجازها فيما يلي:

أ- انضباط قواعد الشريعة الإسلامية: تتعدد قواعد الشريعة الإسلامية لكنها تعتبر منضبطة ومحددة، وعليه فإن قبول المعاملات التي تلي احتياجات الناس بصورة كفؤة اقتصاديا يظل مرهونا بعدم منافاته لهذه القواعد، ولتحقق الكفاءة الاقتصادية والانضباط بالقواعد الشرعية في المعاملات المالية يتوجب على القائمين الدمج بين استيعاب المقاصد الشرعية وتقدير احتياجات المتعاملين الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب قدرا عاليا من البحث والعناية حتى يمكن الوصول إلى الهدف المنشود، ذلك أن الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية في ظل استيفاء متطلبات القواعد الشرعية (السويلم، افريل 2004، صفحة 10).

ب- تطور المعاملات المالية: إن المعاملات في الإسلام تجمع بين الثبات والتطوير والمرونة أيضا، فهما يختلفان في الصور والأشكال فلا يستطيع أي أحد أن يحل صورة مستحدثة أو شكلا جديدا ما دام في جوهره يدخل تحت ما حرمه الله تعالى، والبيع حلال إلى يوم يبعثون، ولكن النقود والسلع تعرف اليوم ما لم يعرفه العالم من قبل، فاستحدثت أشكال يتعامل بها الناس في بيوعهم، وما دام البيع يخلو من المحذور، فليس لأحد أن يقف به عند شكل تعامل به المسلمون في عصر معين، لهذا كان لا بد لمن يدرس فقه المعاملات المعاصرة أن يميز بين الثابت والمتطور وان ينظر إلى التكيف الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي للصور المستحدثة حتى يمكن بيان الحكم الشرعي ومن ثم إيجاد البدائل إن أمكن ذلك (جدي، 2014-2015، صفحة 123).

ج- المنافسة مع المؤسسات المالية التقليدية: إن المؤسسات الرأسمالية تطورت لدرجة أنها فرضت قدرا كبيرا من التحدي على الاقتصاد الإسلامي، فالحلول التي يقدمها المسلمون لا يكفي أن تكون عملية فحسب، بل يجب مع ذلك أن تتحقق مزايا مكافئة لتلك التي تحققها الحلول الرأسمالية، ويترتب هذه الجوانب صعوبة إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاد المعاصر من هنا برزت الحاجة إلى تطوير الصناعة المالية الإسلامية (السويلم، افريل 2004، صفحة 11).

3.2- أسس الصناعة المالية الإسلامية:

للصناعة المالية الإسلامية عدة أسس ورد ذكرها في العديد من الأحاديث، ومن أهم الأحاديث الداعية لضبط عمل الصناعة المالية الإسلامية قوله صلوات ربي وسلامه عليه: «من سنة في الإسلام سنة حسنة فله أجرها واجر من عمل بها إلى يوم القيامة، لا ينقص ذلك من أجورهم شيء»، ومن سنة في الإسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة لا ينقص ذلك من أوزارهم شيء» ويستدل من هذا الحديث الدعوة إلى الابتكار والتطوير في مختلف المجالات طالما تخدم صالح العباد، كما نوه النبي صل الله عليه وسلم على أهمية الابتكار الصالح القائم على ضوابط الشريعة الإسلامية مبينا ثواب الابتكار الحسن وخطورة الابتكار الضار غير المشروع، وعليه يمكن تفصيل الأسس التي تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية كالآتي:

أ- **الوعي بالسوق:** يقصد به معرفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية للحاجات التي تتطلبها السوق، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف، لان الصناعة المالية الإسلامية تهدف إلى تلبية الاحتياجات المختلفة لجميع الأعوان الاقتصاديين مع استفادتهم.

ب- **الإفصاح:** المقصود به بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يمكن ابتكارها أو تطويرها وذلك لسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها المتلاعبون أو المضاربون، لاستخدام تلك الأدوات لتحقيق غايات لم تكن تهدف إليها أصلاً، أو التحايل على الربا أو القمار.

ت- **المقدرة:** أي وجود قدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل.

ث- **الالتزام:** أي الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها (بلفيس دنيا زاد، 2017-2018، الصفحات 15-16).

4.2- مكونات الصناعة المالية الإسلامية:

للصناعة المالية الإسلامية عدة مكونات إلا وهي المؤسسات المالية الإسلامية، المنتجات المالية الإسلامية والقوانين والتشريعات المنظمة لعمل الصناعة المالية الإسلامية.

أ- **المؤسسات المالية الإسلامية:** تنقسم المؤسسات المالية الإسلامية إلى نوعين مؤسسات مالية إسلامية مصرفية ومؤسسات إسلامية غير مصرفية

- **المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية:** يقصد بها المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات التمويل والاستثمار وفق صيغ التمويل والاستثمار في الاقتصاد الإسلامي والمتوافقة مع مقتضيات الفقه الإسلامي وأحكام الشريعة الإسلامية (عبد الرزاق، 2013، صفحة 13).

- **المؤسسات المالية غير المصرفية:** تتكون من عدة مؤسسات منها

* **مؤسسات التأمين التكافلي:** هي شركة تقوم بإدارة الأموال وليس الضمان عكس شركة التأمين التجاري حيث تقوم شركة التأمين التعاوني بتصميم محافظ تأمينية مثل محفظة التأمين ضد حوادث السيارات، فتحدد طبيعة الخطر وتقوم بالحسابات الاكتوارية المناسبة وتصمم برنامج التعويض... الخ. ثم تدعو من أراد الاشتراك في هذه المحفظة

بدفع قسط محدد ومناسب مع الخطر، ثم تجمع هذه الأموال في المحفظة المذكورة وتديرها باستثمارها لصالح أصحابها (فدوز، 2010).

* **صناديق الاستثمار الإسلامية:** هي عقد شركة مضاربة بين إدارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقط وبين المكتتبين فيه يمثل فيه المكتتبين في مجموعهم رب المال، حيث يدفعون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تمثل دور المضارب، فتتولى تجميع حصيلة الاكتتاب التي تمثل رأس مال المضاربة، وتدفع للمكتتبين صكوكا بقيمة معينة تمثل كل لكل منهم حصة شائعة في رأس مال الذي تقوم به الإدارة باستثماره بطريق مباشر في مشروعات حقيقية مختلفة ومتنوعة أو بطريق غير مباشر كبيع وشراء أصول مالية وأوراق مالية كأسهم الشركات الإسلامية. من ثم توزع الأرباح المحققة حسب نشرة الاكتتاب الملتم بها من كلا الطرفين، وإن حدثت خسارة تقع على المكتتبين بصفتهم (رب العمل) ما لم تفرط إدارة الصندوق (المضارب)، فإن فرطت يقع الغرم عليها (أحمد حسني، 1999، صفحة 21).

* **السوق المالية الإسلامية:** تعرف بأنها المكان الذي تتداول فيه الأموال قصد تنشيط استثمارها عن طريق الأدوات المالية وفق المعاملات المالية وبخاصة أحكام السوق ونظام الحسبة على الأسواق، وهو ما يعرف بالسوق الأولية وتشمل الأهمية السوق الثانوية التي تتيح للمستثمرين أن يعاودوا دخول السوق الأولية وتشكل فرصة للحصول على السيولة وتشجيعا على توظيف الأموال ثقة بالإمكان الخروج من السوق عند الحاجة (مشري و عتروس، دون سنة نشر، صفحة 91).

ب - منتجات الصناعة المالية الإسلامية

- **الصكوك:** عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية من خلال المعيار 17 بأنها وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدا استخدامها فيما أصدرت من أجله. وتعرف الصكوك الاستثمارية في هذا المعيار تمييزا لها عن السهم وسندات القرض. كما عرفها مجمع الفقه الإسلامي بأنها أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال بإصدار ملكية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصا شائعة في رأس المال، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه (زيدان، 2019، صفحة 104).

- **التورق الإسلامي:** هو معاملة مؤلفة من عدة عقود مركبة مع بعضها يقصد منها الحصول على النقد حالا مقال دين أجل بمقدار أكبر منه فالتورق إذا هو احد المعاملات التي تهدف إلى الحصول على النقد مما يدخل في إطار ما تسميه بعض البنوك الإسلامية بالتمويل الشخصي. أما الشكل العام لهذه المعاملة التمويلية فهو أن يقوم البنك الإسلامي بشراء سلعة ثم بيعها لعميله مؤجل الدفع لتباع بعد ذلك مرة ثانية بثمن يدفع فورا (قحف، 2011، صفحة 105).

- المؤشرات المالية الإسلامية: لقد تزايد الاهتمام من قبل مزودي المؤشرات المالية لإنشاء مؤشرات مطابقة للشريعة الإسلامية، توفر للمستثمرين إمكانية الحصول على منافذ للأسهم مبنية على عملية تدقيق، تم اختيار التجمع من بين أفضل تصميم للمؤشر والمبادئ الإسلامية، وهو ما سمح للمستثمرين بمتابعة أسواق الأسهم بشكل متزن مع قواعدهم الأخلاقية، ومضمون من حيث التأكد من صرامة هيكله ومنهجية هذه المؤشرات، كما سمح وجود هذه المؤشرات بانتشار منتجات أقل تكلفة مثل صناديق المؤشرات المتداولة الإسلامية (مرداسي و بن الطاهر، 2017، صفحة 270).

3 - تطور الصناعة المالية الإسلامية في العالم

1.3 حجم أصول الصناعة المالية الإسلامية:

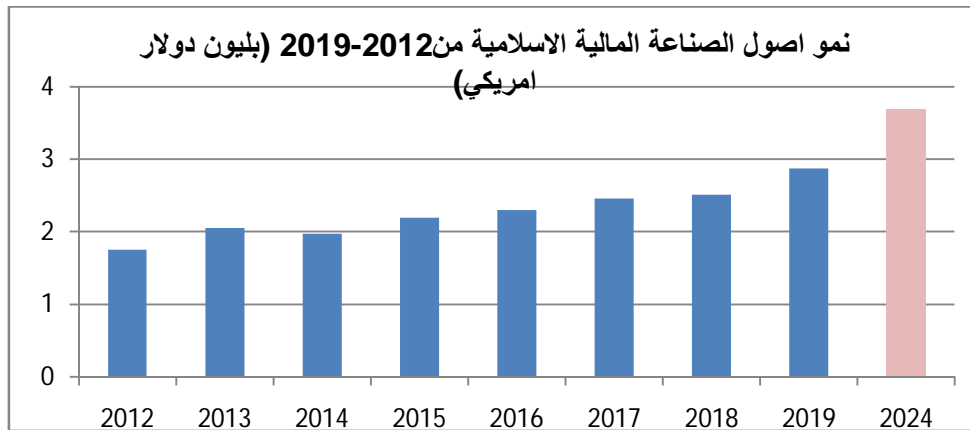
نمت أصول صناعة التمويل الإسلامي بنسبة 14٪ في عام 2019 لتصل إلى 2.88 تريليون دولار أمريكي ، لتعود إلى نمط النمو القوي طويل الأجل بعد التباطؤ في عام 2018 ، عندما توسعت الصناعة بنسبة 2٪ وهي النسبة الأكثر اعتدالاً .

كان النمو القوي في عام 2019 مدفوعاً بالإصدارات الكبيرة من الصكوك في أسواق التمويل الإسلامي التقليدية في المملكة العربية السعودية وماليزيا وإيران وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة. فقد كان هناك ارتفاع في أصول الصيرفة الإسلامية، بزيادة قدرها 248 مليار دولار أمريكي على أساس سنوي ، لاسيما في أكبر الأسواق الإسلامية مثل المملكة العربية السعودية وإيران. حيث شهدت الصناديق الإسلامية أسرع نمو بشكل عام ، مع نمو مضاعف في ماليزيا وإندونيسيا وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا ولوكسمبورغ.

لا تزال أصول التمويل الإسلامي مركزة في الأسواق الثلاثة الرائدة - إيران والمملكة العربية السعودية وماليزيا - والتي شكلت فيما بينها 66٪ من الأصول العالمية في عام 2019

الشكل رقم 1: نمو أصول الصناعة المالية الإسلامية من 2012 إلى 2019

(بليون دولار أمريكي)



Source: Islamic Finance Development Report 2020, P24

2.3 توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية حسب المنطقة:

استحوذت منطقة دول مجلس التعاون الخليجي على الحصة الأكبر من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية بنسبة 45.4%. تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا (MESA) ومنطقة جنوب شرق آسيا ، بحصة من أصول IFSI العالمية بنسبة 25.9% و 23.5% على التوالي. على الرغم من دمج حصص دول شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، إلا أن حصة المنطقة الأفريقية في القيمة العالمية للخدمات المصرفية الإسلامية لا تزال هامشية عند 1.6%. ومع ذلك ، فإن آفاق ترسيخ الصيرفة الإسلامية في المنطقة تبدو مشرقة في ضوء الجهود والمبادرات المختلفة التي تُبذل لتحقيق هذه الغاية.

الجدول رقم (1) : التوزيع الجغرافي لأصول المالية الإسلامية لعام 2019

(بليون دولار أمريكي)

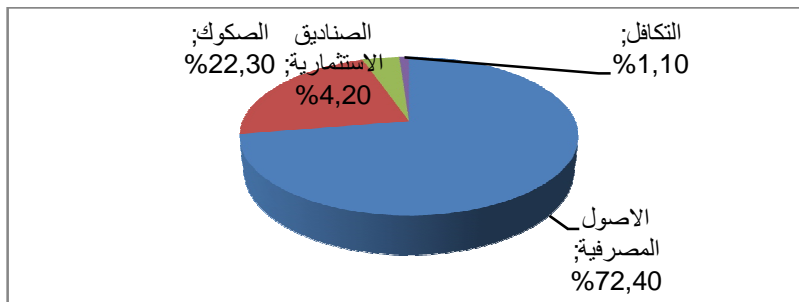
الدول	الأصول المصرفية	الصكوك	الصناديق الإسلامية	التكافل	المجموع	النسبة %
مجلس التعاون الخليجي	854,0	204,5	36,4	11,70	1106,6	45,4%
الشرق الأوسط وإفريقيا	240,5	303,3	26,7	3,02	573,5	23,5%
آسيا	584, 3	19,1	16,5	11,36	631,3	25,%
أفريقيا	33,9	1,8	1,6	0,55	37,9	1,6%
دول أخرى	53,1	14,7	21,1	0,44	89, 3	3,7%
المجموع	1765,8	543,4	102, 3	27,07	2438,6	100%
النسبة %	72,4%	22,3%	4,2%	1,1%		

services Industry: stability report2020 P12 financial Islamic Source:

3.3 توزيع أصول الصناعة المالية الإسلامية حسب القطاع

تشكل أصول المصارف الإسلامية الجزء الأكبر من أصول المالية الإسلامية حيث تحتل حوالي 72% من إجمالي الأصول، ثم تليها الصكوك الإسلامية بنسبة 22% ثم صناديق الاستثمار الإسلامية بنسبة 4%، وأخيرا صناعة التأمين التكافلي بنسبة 1% والشكل المولي يوضح التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية.

الشكل رقم 2: التوزيع القطاعي لأصول الصناعة المالية الإسلامية العالمية لعام 2020



stability report2020 P13 :services industry financial Islamic Source:

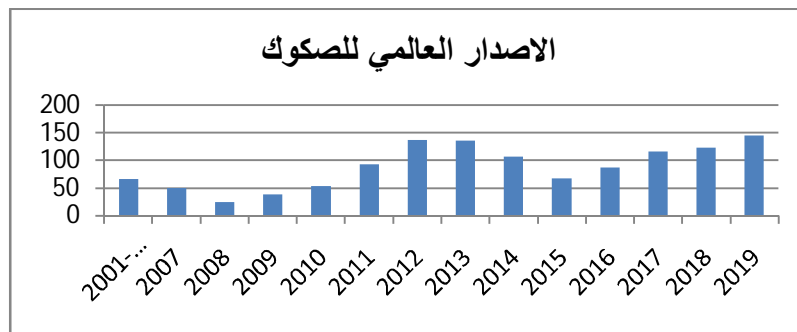
4.3 المصرفية الإسلامية:

تساهم المصرفية الإسلامية في الجزء الأكبر من أصول الصناعة. نما القطاع بنسبة 14٪ في عام 2019 إلى 1.99 تريليون دولار أمريكي في الأصول العالمية. ويقارن هذا مع نمو بنسبة 1٪ فقط في عام 2018 ومتوسط نمو سنوي بنسبة 5٪ خلال الأعوام من 2015 إلى 2018. شوهد التوسع الأسرع في بلدان خارج الأسواق الأساسية في جنوب شرق آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما المغرب، حيث تضاعفت الأصول أكثر من الضعف في عام 2019. من المرجح أن يكون نمو القطاع ضعيفاً في عام 2020 حيث تتحرك البنوك الإسلامية في جميع أنحاء العالم للحفاظ على قواعدها الرأسمالية بدلاً من توسيع عملياتها لأنها تواجه التداعيات الاقتصادية لـ Covid-19. على الرغم من أن النتائج النهائية للبنوك الإسلامية في الأسواق الأساسية قد تعرضت لضربة خلال الوباء، إلا أن ذلك سيقابل بضخ السيولة من حزم الإنقاذ الحكومية.

5.3 الإصدار العالمي للصكوك:

تعتبر الصكوك الإسلامية من أهم أدوات التمويل الإسلامي التي شهدت انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة، بعدما اثبتت الصناعة المالية الإسلامية مكانتها في العالم بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، حيث تقوم الصكوك الإسلامية بدور كبير في تفعيل حركة الاقتصاد وتوفير السيولة اللازمة، حافظت الصكوك على نمط نموها الايجابي في عام 2019 حيث قدر إجمالي الإصدارات العالمية 145.70 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وهي أعلى قيمة لإصدار الصكوك سنوياً منذ إطلاقها لأول مرة في عام 2001. أظهر الإصدار العالمي للصكوك زيادة بنحو 18.32 سنوياً. أو 123.15 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 145.70 مليار دولار أمريكي في عام 2019. ويعزى حجم الإصدار الثابت خلال عام 2019 بشكل أساسي إلى إصدارات الصكوك السيادية من آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا وبعض الولايات القضائية الأخرى بينما تستمر ماليزيا في الهيمنة على سوق الصكوك على الرغم من حصة دول مثل إندونيسيا وزادت الإمارات والسعودية وتركيا بحجم جيد.

الشكل رقم 3: الإصدار العالمي للصكوك

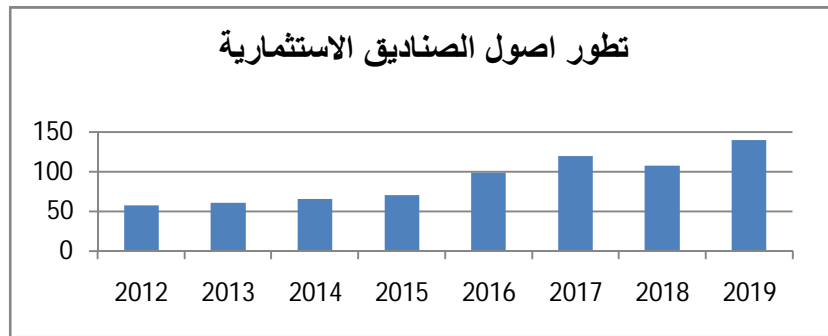


Source: IIFM sukuk report ,9 th edition, p28

6.3 صناديق الاستثمار الإسلامية:

شهد إجمالي أصول الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية أعلى نمو له في العقد الماضي ، حيث ارتفع بنسبة 30% إلى 140 مليار دولار أمريكي ، من 108 مليار دولار أمريكي في عام 2018. وإجمالاً ، تم إطلاق 127 صندوقاً في عام 2019 ، بما في ذلك الصناديق المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. الصناديق المشتركة وصناديق التقاعد وصناديق التأمين والصناديق المتداولة في البورصة (ETFs). ارتفعت الصناديق المشتركة ، التي تشكل أكبر حصة من الأصول المدارة ، بنسبة 97% في عام 2019 لتصل إلى 125.4 مليار دولار أمريكي. حسب النوع ، كان للسندات الإسلامية (الصكوك) أعلى قيمة للصناديق المشتركة ، تليها صناديق أسواق المال. نمو الأخير هو الأسرع بين جميع أنواع الصناديق المشتركة، حيث ارتفع بنسبة 54% عن العام السابق. كان لجنوب شرق آسيا أعلى قيمة إقليمية للصناديق الإسلامية في عام 2019، تليها دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك شهدت دول مجلس التعاون الخليجي أعلى معدل نمو في الصناديق الإسلامية بنسبة 35%. من بين الدول الفردية ، شهدت المملكة العربية السعودية أسرع نمو في الصناديق الإسلامية ، حيث ارتفعت بنسبة 43% ، مما يجعلها أكبر مستثمر في العالم في الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. قد يكون الأداء المتفوق من قبل المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ككل يرجع جزئياً إلى التغييرات التنظيمية الأخيرة التي أدت إلى تحسين كفاءة السوق والسيولة وأمن المستثمرين مع جذب المستثمرين الأجانب. أدخلت معظم دول مجلس التعاون الخليجي تغييرات تنظيمية لجذب المستثمرين الأجانب منذ عام 2014 ، عندما جعل انخفاض أسعار النفط التنوع الاقتصادي أولوية رئيسية.

الشكل رقم 4: تطور نمو أصول الصناديق الاستثمارية



Source: Islamic Finance Development Report 2020, P44

7.3 التكافل:

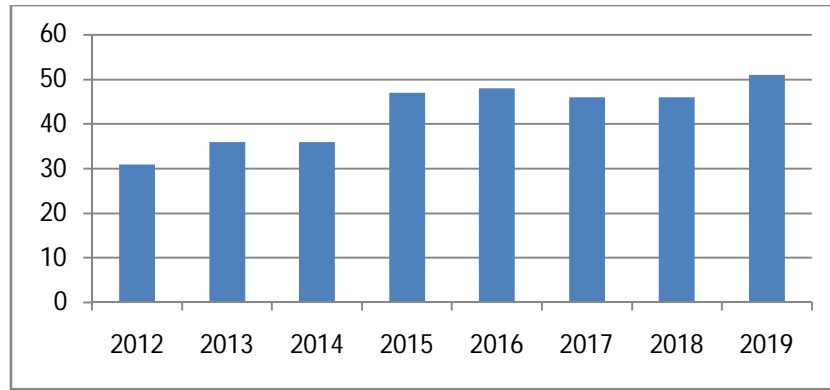
نمت أصول التكافل العالمية بنسبة 10% لتصل إلى 51 مليار دولار أمريكي في عام 2019، حيث توسعت بنسبة نمو 1% فقط في عام 2018. وارتفعت مساهمات التكافل بنسبة 8.8% في المملكة العربية السعودية ، والتي تعد أكبر سوق في العالم للتأمين الإسلامي ، مما وفر للصناعة دفعة كانت بأمرس الحاجة إليها

بعد سنوات من الخسائر؛ حيث جاءت الأعمال الجديدة بشكل أساسي من الخطط الطي بعد تقديم التغطية الإلزامية في عام 2018مُعالين من المواطنين السعوديين.

شهد مشغلو التكافل في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى نموًا أعلى في عام 2019، حيث ارتفعت المساهمات بنسبة 14٪ على مدار العام. كما لوحظ النمو عبر العديد من خطوط الأعمال وكان هناك تحسن في ربحية الاستثمارات. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذا النمو لم يدم طويلاً بمجرد انتشار جائحة Covid-19، حيث أدى إغلاق الشركات إلى خفض مبيعات التأمين والتكافل والعوائد بشكل كبير.

الشكل رقم 4: نمو أصول التكافل من 2012-2019

(بليون دولار أمريكي)



Source: Islamic Finance Development Report 2020,P34

4 - واقع الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر

القوانين المنظمة للقطاع البنكي الجزائري 1-4.

أ - الأمر 11-03

يتضمن الأمر 11-03 القواعد التي تنظم السوق المصرفية في الجزائر، مبرزاً هيكل بنك الجزائر من حيث إدارته وفرض رقابته على مختلف البنوك والمؤسسات المالية من حيث احترام كافة لإحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالعمليات البنكية مروراً بمختلف صلاحياته المتعلقة بإصدار النقد وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف، وفصل أيضاً بين مجلس الإدارة و مجلس النقد والقرض.

ب- النظام 02-18 المتعلق بالمالية التشاركية

بتاريخ 04 نوفمبر 2018 صدر نظام رقم 02-18 حددت من خلاله القواعد المطبقة على المنتجات المسماة "التشاركية" التي لا يترتب عليها تحصيل أو تسديد فوائد، كما حدد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية، كما عرف شبك المالية التشاركية على انه دائرة ضمن مصرف معتمد أو

مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية مع إلزامه بالاستقلال ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى للمصرف والمؤسسة المالية.

يعتبر نظام 18-02 أول نظام متعلق بالمالية التشاركية في الجزائر، لكن لم يجد طريقا للتطبيق نظرا للغموض الذي شابته، والظروف التي مرت بها البلاد في سنة 2019 مما سرع من ظهور نظام رقم 20-02.

ت- النظام 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

صدر هذا النظام في 15 مارس 2020 حدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية للبنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

كما عرف العمليات البنكية وحدد منتجاتها المتمثلة في: المراجعة، المشاركة المضاربة، الإجارة، السلم، والاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حساب الاستثمارات. ويجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من قبل هيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

— يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية أن يقوم بإنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكون هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من قبل الجمعية العامة.

— عرف شبك الصيرفة الإسلامية واشترط إن يكون ذو استقلالية مالية، كما اشترط الفصل بين المحاسبة الخاصة بشباك الصيرفة الإسلامية المحاسبة الخاصة بالهيكل الأخرى.

— يلغي هذا النظام أحكام النظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر لسنة 2018 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

2.4 البنوك الإسلامية: بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990، سمح القانون الجزائري بقيام البنوك الخاصة فتأسس بنك البركة سنة 1991 كأول بنك إسلامي جزائري، ثم تأسس بعده بنك السلام سنة 2008 فهو ثاني بنك إسلامي في الجزائر.

أ- **بنك البركة الجزائري:** بنك البركة الجزائري هو أول مصرف إسلامي مختلط (خاص وعام) بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين)، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991، وبدا مزاوله نشاطه فعليا في سبتمبر 1991 برأس مال قدره 500 000 000 دج.

من أهم النتائج المعلن عليها في السنة المالية 2019 من قبل البنك موضحة أدناه:

الجدول رقم (2): النتائج المعلن عليها من طرف بنك البركة للسنة المالية 2019

(مليون دينار جزائري)

البنود	2018	2019	الفارق بالقيمة	الفارق بالنسبة
مجموع الميزانية	270.996	261.568	9.428	+4%
حقوق الملكية	27.429	30.704	3.275	-12%
الودائع	223.995	213.500	10.495	-4,69%

التمويلات	156.460	154.600	1.860	-1%
خارج الميزانية	61.123	55.163	5.960	-11%
الإيراد المصرفي	11.849	13.290	1.441	+11%
الناتج الصافي	5.166	6.333	1.167	+22,59%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك البركة 2018-2019

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مجموع الميزانية قد انخفض سنة 2019 بنسبة 4% عن سنة 2018، أما حقوق الملكية فقد ارتفعت ب 3.275 مليون دج أي ما نسبته 12% عن سنة 2018، ومن جهة بلغت موارد الزبائن في شكل حسابات تحت الطلب وحسابات الادخار والودائع لأجل 213.500 مليون مسجلة انخفاض قدره 10.495 مليون دج أي بنسبة 4,69% مقارنة بسنة 2018، أما التمويلات الممنوحة للزبائن فبدورها عرفت انخفاضا قدره 1.860 مليون دج أي بنسبة 1% مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 145.923 مليون دج، في حين البند الخاص بخارج الميزانية فقدر ب 55.163 مليون دينار مقابل 61.123 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي انخفض بنسبة 11%، أما الإيراد الصافي قدر ب 13.290 مليون دج مقابل 11.849 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي بنسبة 11%، في حين قدرت نتيجة السنة المالية ب 6.333 مليون دج مقابل 5.166 مليون دينار بالنسبة لسنة 2018.

ب- بنك السلام: يعمل مصرف السلام الجزائر طبقا للقوانين الجزائرية ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولته في أكتوبر 2008 من نفس السنة. ليقدم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

أعلن بنك السلام عن نتائجه المالية لسنة 2019 موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): النتائج المالية المعلن عنها من قبل بنك السلام لسنة 2019

البنود	2018	2019	الفارق بالقيمة	الفارق بالنسبة
مجموع الأصول	110.109	131.019	20.910	+19%
تمويلات العملاء	75.340	95.583	20.243	+27%
ودائع العملاء	85.432	103.792	18.360	+21,50%
حقوق المساهمين	17.305	19.012	1.707	+10%
المداحيل الصافية	7.016	9.227	2.211	+32%
المصاريف	3.680	3.883	203	+6%
النتيجة الصافية	2.418	4.007	1.589	+66%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لبنك السلام 2018-2019

نلاحظ من خلال الجدول أن بنك السلام محقق قفزة نوعية في نشاطه حيث ارتفع مجموع أصوله سنة 2019 بنسبة 19% عن سنة 2018، أما تمويلات العملاء فقد ارتفعت ب 20.243 مليون دج أي ما نسبته 27% عن سنة 2018، ومن جهة بلغت ودائع العملاء 85.432 مليون دج مسجلة ارتفاع قدره 18.360 مليون دج أي بنسبة 21,50% مقارنة بسنة 2018، أما حقوق المساهمين فبدورها عرفت ارتفاعا قدره 1.707 مليون دج أي بنسبة 10% مقارنة مع السنة المالية الفارطة لتستقر في حدود 19.012 مليون دج، في حين المداخيل الصافية قدرت ب 9.227 مليون دينار مقابل 7.016 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي ارتفعت بنسبة 32%، أما المصاريف قدرت ب 3.883 مليون دج مقابل 3.680 مليون دج بالنسبة لسنة 2018 أي بنسبة 6%، في حين قدرت نتيجة السنة المالية ب 4.007 مليون دج مقابل 2.418 مليون دينار بالنسبة لسنة 2018 أي ارتفعت بنسبة 66%.

3.4 النوافذ الإسلامية:

بنك الخليج الجزائري AGB هو بنك تجاري أجنبي تأسس في 15 ديسمبر 2003، من خلال مساهمة ثلاثة بنوك رائدة في السوق (بنك اليرقان، وبنك الكويت الأردن، وبنك تونس الدولي)، والعائدة إلى مجموعة شركة مشاريع الكويت (كبيكو)، أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويقدم خدمات مصرفية ومالية متنوعة تلبى احتياجات كافة العملاء من الشركات والأفراد، وبما يتوافق مع قوانين البنك المركزي الجزائري.

أطلق بنك ترست الجزائر كذلك نافذة إسلامية توفر لعملائه حلول تمويلية وفق صيغة المراجعة. إضافة إلى حساب للتوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء..

البنك الوطني الجزائري بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، بعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية للملف المتضمن اتفاقية العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية، بتاريخ 28 جويلية 2020، قررت إنشاء شهادة المطابقة الشرعية للنافذة الإسلامية وعليه تم إصدار شهادة المطابقة الشرعية للمنتجات التالية: منتج الإجارة المنتهية بالتملك، المراجعة للسيارات، المراجعة للتجهيزات، حساب الاستثمار الإسلامي غير المقيد، حساب التوفير الإسلامي، المراجعة العقارية، الحساب الجاري الإسلامي، حساب ودائع تحت الطلب، حساب التوفير الإسلامي للشباب (القصر).

4.4 التأمين التكافلي في الجزائر:

بالرغم من قدم ظهور التأمين التكافلي و انتشاره في العالم، إلا أنه لم يظهر إلا حديثا في الجزائر بصدور "الأمر 95-07 المؤرخ في 25 جانفي 1995" وما نتج عنه من إصلاحات عديدة في مجال قطاع التأمين في الجزائر،

حيث أنشئت شركة سلامة للتأمينات الجزائرية الرائدة في مجال التأمين التكافلي و التي تعتبر الوحيدة من بين جميع شركات التأمين في السوق الجزائرية التي تتعامل في مجال التأمين التكافلي،

أ- مراحل تطور التأمين في الجزائر: مر التأمين في الجزائر بثلاثة مراحل وهي:

-مرحلة الرقابة على الشركات الأجنبية: وذلك بصدور القانون رقم 36-201 المؤرخ في 08/06/1963 المتعلق بفرض التزامات و ضمانات على الشركات الأجنبية في مجال التأمين في الجزائر، وفيها كانت اغلب الشركات العاملة في مختلف مجالات التأمين شركات فرنسية أو فروع لشركات يوجد مقرها الرئيسي بفرنسا. فلجأت الدولة الجزائرية الحديثة العهد بعد الاستقلال آنذاك إلى فرض رقابة على عمل هذه الشركات التي يصل عددها إلى 270 شركة بموجب هذا القانون إضافة إلى إنشاء بعض الشركات الجزائرية مثل الشركة الجزائرية للتأمين (SAA) التي أنشئت بتاريخ 12/12/1963 على شكل شركة مختلطة جزائرية مصرية في بداية الأمر وعرفت عدت تعديلات في قوانينها الأساسية وأصبحت تدعى الآن الشركة الوطنية للتأمين وكذلك الصندوق الوطني للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) سنة 1963 بموجب الأمر 197/63.

- مرحلة احتكار الدولة للتأمين وإعادة التأمين وقد دشنت بصدور الأمر رقم 127/66 الصادر في 27 ماي 1966 المتعلق باحتكار الدولة الجزائرية لجميع عمليات التأمين بالجزائر. ويعتبر هذا الأمر منطقيا في ظل السياسة الاشتراكية التي كانت تبناها الدولة في تلك الفترة وتميزت هذه المرحلة بالنص على إنشاء أو تطوير الشركات الموجودة بحيث تنفرد بأعمال التأمين وإعادة التأمين بالجزائر فتم التأكيد على إنشاء الشركة الجزائرية بموجب الأمر رقم 129/66 بتاريخ 27 ماي 1966 وتم توسيع نشاط شركة (لاكار) الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين ليشمل جميع عمليات التأمين وذلك بموجب القرار الصادر في 26 فيفري 1969 وتم تعديل قانونه الأساسي فيما بعد سنة 1985 ليصبح اسمه الشركة الجزائرية للتأمين.

بتاريخ 01/10/1973 انشأت الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR) وأوكل إليها تأمين المخاطر التي يمكن أن تتخلى عنها الشركات الوطنية بحيث تقوم هذه الشركة بتأمين المخاطر لدى شركات أجنبية قادرة على ضمانها. وأنشئت كذلك فيما بعد الشركة الجزائرية لتأمينات النقل (CAAT) في 30 افريل 1985 بموجب المرسوم رقم 82/85.

وقد تميزت هذه الفترة أيضا بصدور القانون 15/74 سنة 1974 والذي جعل التأمين على السيارات إجبارية كما نظم التعويض عن الأضرار الجسمانية الناجمة عن حوادث المرور ثم قانون التأمينات المؤرخ في 09 أوت 1980 الذي أكد بدوره على احتكار الدولة لعمليات التأمين في مادته الأولى.

-مرحلة إلغاء نظام الاحتكار: ابتداء من سنة 1995 الغي نظام الاحتكار وفسح المجال أمام الخواص للخوض في هذا النشاط فظهرت شركات خاصة للتأمين مثل شركة البركة الجزائرية للتأمين وتر وست الجزائر للتأمين، ورغم أن للتأمين على السيارات بمختلف أنواعها لا يزال إجباريا فان شركات القطاع العام لم تعد تحتكر عمليات التأمين كالسابق (حوتية و حوتية، 2011، صفحة 12).

وظل عمل شركات التامين التكافلي مبهم إلى أن جاء قانون المالية 2020 في مادته 103 التي تنص أحكام الأمر 07-95 المتعلق بالتأمينات في مادته 203 مكرر (يمكن لشركات التامين كذلك إجراء معاملات تامين على شكل تكافل) والذي جاء بتعريف التامين التكافلي كما صدر مرسوم تنفيذي متعلق بشروط وكيفية ممارسة التامين التكافلي في الجزائر بتاريخ 28 فبراير 2021، حيث جاء ضمن ثلاثة فصول.

تضمن الفصل الأول الأحكام العامة المتعلقة بالتامين التكافلي وذلك من خلال بيان ماهيته وأقسامه، أما الفصل الثاني تناول شروط وكيفية ممارسة التامين التكافلي، بينما الفصل الثالث يتعلق بتنظيم وتسيير شركات التامين التكافلي.

ب- هيكلية قطاع التامين: تتمثل الأطراف المتدخلة في سوق التامين الجزائري في (بيشاري، 2013، صفحة 203):

- هيئات الإشراف والرقابة: سمحت التشريعات بنشاء إطار قانوني منظم من ثلاث هيئات من مجلس الوطني للتأمينات، خلية تجميع المخاطر ولجنة مراقبة التأمينات، كما تشرف على القطاع وزارة المالية الوصية.

- وزارة المالية: تقوم وزارة المالية بمنح الترخيص لفتح شركات تامين أو فروع لشركات أجنبية للتامين في الجزائر، أو لاعتماد مكاتب تمثيل لشركات التامين أو إعادة التامين. كما تقوم الوزارة بمنح الترخيص لإنشاء الجمعيات المهنية الخاصة بالتامين والجمعيات الخاصة بالوسطاء.

- المجلس الوطني للتأمينات: هو إطار للتشاور بين مختلف الأطراف ذات الصلة بنشاط التامين، تم إنشاؤه بمقتضى المرسوم التنفيذي 95/339 والمتمم والمعدل بالمرسوم 07/137 بتاريخ 19 ماي 2007 برئاسة وزير المالية، يتكون من جمعية استشارية وأربعة لجان تقنية ويتم تمويله من طرف شركات التامين والوسطاء.

- هيئة تجميع الأخطاء: يتوجب على شركات التامين وفروع شركات التامين الأجنبية تقديم كل المعلومات الضرورية للقيام المهية بمهامها والمتمثلة في جميع المعلومات المتعلقة بعقود التامين المكتتبه لدى شركات التامين وإعادة التامين.

- لجنة مراقبة التأمينات: أكد الأمر 08/113 المؤرخ في 09 افريل 2008 على الوظيفة الأساسية لهذه اللجنة والمتمثلة في تدقيق المعلومات من المصدر خاصة فيما يتعلق بزيادة رأس المال الاجتماعي لشركات التامين وإعادة التامين، يتم عمل هذه اللجنة بمساعدة مفتشين محلين يقومون بالتحقيق في عين المكان في كل العمليات المتعلقة بالتامين وإعادة التامين. يكتسي عمل هذه اللجنة أهمية بالغة نظرا لخصوصية نشاط شركات التامين، ويمكن أن تتخذ الإجراءات التالية:

* تقييد نشاط شركات التامين وذلك لفرع أو فروع تابعة لها.ذ

* تقييد أو حجز من الأصول إلى اخذ الإجراءات التصحيحية.

* تعيين إداري مؤقت يقوم بطلب خبرة لتقديم جزء أو كل الأصول أو الخصوم المتعلقة بالالتزامات شركات التامين أو فروع شركات التامين
- هيئة التسعير: مهمتها تحديد الأسعار وتعديلها وإبداء رأيها في كل النزاعات المتعلقة بالأسعار بالشكل الذي يمكن الإدارة من عملية الرقابة.

- صندوق ضمان المؤمنين: يهدف هذا الصندوق الوفاء بحقوق المؤمنين في حالة عدم توفير السيولة لدى شركات التامين، ويتم تمويل هذا الصندوق من خلال اشتراكات تدفعها شركات التامين، على أن لا يتجاوز هذا الاشتراك 1% من الأقساط الصافية المحصلة سنويا.
- صندوق ضمان السيارات: انشأ بمقتضى الأمر رقم 103/04 في 5 افريل 2004 وذلك نظرا لارتفاع حوادث المرور ويقوم هذا الصندوق على فكرة تعويض ضحايا المرور في حالة كون المنتسب غير معروف. ويتم تمويل هذا الصندوق عن طريق رسم قدره 3% على كل عقد تامين على السيارات لدى مختلف الشركات التي تنشط في التراب الوطني.

- الجمعيات المهنية: حسب المادة 214 من القرار 95/07 يتعين على شركات التامين والوسطاء الانخراط في جمعيات مهنية تسمح لهم بالدفاع عن حقوقهم من جهة وتحسيس الجمهور من جهة أخرى واهم جمعية مهنية هي الاتحاد الجزائري لتامين وإعادة التامين 22 والتي تأسست في فيفري 1994 والتي تم اعتمادها في 24 افريل من نفس السنة وهذا للقيام بالتنسيق بين الأعضاء بهدف الدفاع عن مصالح شركات التامين وإعادة التامين على المستوى الوطني والدولي، وترقية ممارسة نشاط التامين بالتنسيق والتعاون مع الأطراف ذات الصلة وتطوير نشاطات القطاع.
ت- شركة سلامة للتامين بالجزائر: شركة سلامة للتأمينات هي احد الفروع التابعة للشركة العربية الإسلامية للتامين "إيك" الإماراتية مقرها السعودية، حيث تضم 6 شركات تكافل وشركة إعادة التكافل، لقد تم اعتماد شركة سلامة بمقتضى القرار رقم 46 الصادر بتاريخ 02 جويلية 2006 من قبل وزارة المالية، وقد استحوذت على السعودية "البركة والأمان" المنشأة في 26 مارس 2000، حيث حدث تغيير في التسمية وتجديد الاعتماد، وتعتبر حاليا الشركة الوحيدة من بين الشركات التامين الموجودة في السوق الجزائرية التي تنفرد بطرح خدمات التامين التكافلي (بن الزاوي و بن عمارة، 2020).

أهم وثائق التامين التي تصدرها الشركة لتغطية مختلف الأخطار التي قد تصيب الأفراد والمنشآت تقوم الشركة بإصدار وثائق تامين مختلفة تختلف باختلاف الخدمة التي تقدمها وتمثل فيما يلي:

- المنتجات العامة للشركة: يمكن تلخيص أهم منتجات الشركة فيما يلي: التامين على السيارات، التامين على الحرائق والحاطر المصاحبة، التامين الشامل على الممتلكات، نتيجة الحرائق أو حوادث الطائرات، تامين الحوادث الشخصية: تقدم هذه الوثيقة التعويض في حالة الوفاة أو العجز الدائم الجزئي الناتج عن حادث، تامين تعويضات العمال: إن تشريع تعويضات العمال يقدم مزايا في حالة الوفاة أو الضرر الجسماني الناتج عن حادث للعامل أثناء

العمل، تأمين حوادث السفر والعلاج والتنويم في المستشفيات، تأمين المسؤولية العامة، التلف والضرر الناجم عن إهمال وتقصير في أداء الأعمال، تأمين مسؤولية المنتجات، ومسؤولية أصحاب العمل تجاه العميل عن ضرر الإهمال.

- منتجات التكافل في شركة سلامة : وتتمثل في: التأمين التكافلي وتراكم رأس المال ويتضمن توفير رأس المال وقت التقاعد، التأمين التكافلي والرعاية الاجتماعية: في حالة الوفاة أو العجز المطلق والنهائي للمؤمن له، يسمح بالدفع الفوري للمستفيدين المعنيين (الأزواج، الأبناء، الأمهات) في شكل تأمين على الحياة، التأمين التكافلي والائتمان: يتيح سداد رصيد القروض غير المسددة للمقرض في حالة وفاة المؤمن له وهو مخصص لموظفي القطاع العام والخاص.

و الجدول أدناه يمثل تطور رقم أعمال صناعة التأمين التكافلي بالجزائر خلال فترة 2009-2018

الجدول رقم (4) : تطور رقم أعمال صناعة التأمين التكافلي بالجزائر خلال الفترة الممتدة من 2009-2018

(مليون دينار جزائري)

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
5100	4788	5001	4707	4491	4025	3300	2797	2540	2490	رقم الأعمال
%7	%4-	%6	%4,8	%12	%22	%18	%10	% 2	%30	معدل النمو

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لنشاط الشركة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع رقم الأعمال لصناعة التأمين التكافلي من سنة 2009 إلى غاية 2016، حيث في سنة 2009 قدر بـ 2490 مليون دج وحقق نسبة نمو كبيرة قدرت بـ 22% في سنة 2013 ليستمر في النمو إلى غاية سنة 2016، حيث تراجع في سنة 2017 بنسبة 4%، كما قدر رقم الأعمال في سنة 2018 (إلى غاية 2018/09/30) قدر بـ 5100 وبنسبة نمو 7%، وهذا ما يؤكد تنامي هذه الصناعة.

5.4 السوق المالي:

تعتبر السوق المالية الجزائرية حديثة النشأة، حيث برزت فكرتها في الجزائر اثر الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها عام 1987، فقد تم تأسيس بورصة الجزائر في 09 ديسمبر 1990، تحت اسم "شركة القيم المنقولة"، تعتبر بورصة الجزائر من اضعف البورصات في العالم حيث عرفت ركودا منذ إنشائها إلى يومنا هذا سواء في سوق الإصدار أو سوق التداول وعلى مستوى السوقين النقدي وسوق رأس المال وهذا راجع إلى قلة المؤسسات المدرجة فيها بسبب عدم قدرتها على استقطاب عدد أكبر من المؤسسات الاقتصادية، مما أدى إلى قلة الأوراق المالية الموجودة فيها. وعلى أمل إصدار الصكوك الإسلامية على الجزائر إصدار جملة من التشريعات التي تنظم تلك العملية موازية لعملية إنشاء الصيرفة الإسلامية.

5 - النتائج

-تمكنت الصناعة المالية الإسلامية من تحقيق نجاحا في العالم بمختلف الخدمات والمنتجات التي تقدمها من مصارف وصكوك وصناديق استثمارية و تكافل.

-بالرغم من أن الجزائر تسارعت لتبني الصناعة المالية الإسلامية حيث كان بنك البركة الجزائري كأول انطلاقة لها في سنة 1991 إلا أنها لم تحقق النجاح المرغوب.

-تأخر صدور القوانين المنظمة للمؤسسات المالية الإسلامية حتى سنة 2018 صدر نظام رقم 18-02 المتعلق بالمالية التشاركية ولكن لم يجد طريق للتطبيق، ليصدر نظام رقم 20-02 سنة 2020 الغي بدوره النظام 02-18 وجاء ليوسع حدود المالية الإسلامية من خلال تطبيق منتجات التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية بفتح نوافذ وفي البنوك الخاصة من خلال زيادة تشكيلة المنتجات المالية الإسلامية على ما كانت عليه.

_يبقى تأثير البنوك الإسلامية في الحصة السوقية المحلية ضئيلا.

6 - الخلاصة:

شهدت الصناعة المالية الإسلامية انتشارا واسعا في مختلف دول العالم الإسلامية منها وغير الإسلامية، فبالرغم من أهميتها الكبيرة إلا أن الجزائر لم تحرك ساكنا لمواكبة ذلك التطور من حيث تعديل البيئة القانونية والتشريعية التي تحكمها إلا بعد سنة 2018 بعد صدور النظام رقم 18-02 للمالية التشاركية الذي سن على فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية لكن سريعا ما تلاشى هذا النظام الذي تخللت نقائص كبيرة وعليه تم صدور قانون آخر سنة 2020 ملغيا النظام رقم 18-02 حريصا على توفير بيئة ملائمة للمالية الإسلامية في الجزائر.

-التوصيات

-الاجتهاد في تطبيق القوانين والتشريعات المتعلقة بالمنظومة المصرفية الإسلامية، بما في ذلك سن قوانين التي تدير العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي للتأكد من التوافق ضوابط الشريعة الإسلامية.

-تفعيل دور الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، من خلال تحديد طريقة إنشائها وتعيين أعضائها عن طريق اختيار علماء وخبراء ذات صلة بمجال المالية الإسلامية.

-العمل على إنشاء مراكز بحث متخصصة في الصناعة المالية الإسلامية للقيام بمختلف الأبحاث ونقل التجارب الناجحة، مع القيام بتكوين الكوادر البشرية المؤهلة لتسريع عملية تطبيقها.

_العمل على تطبيق نظام محدد للمحاسبة المالية الشرعية التي تختلف بدورها على المحاسبة المالية التقليدية.

-النظر في النظام الضريبي حيث يجب مراعاة مبدأ عمل المؤسسات الإسلامية التي تختلف عن نظيرتها التقليدية حيث تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

-بالنسبة لقطاع التامين التكافلي فيجب سن قوانين تنظم عمل مؤسسات التامين التكافلي ليشجع المزيد من المؤسسات للانخراط فيه.

7- قائمة المراجع

01- سامي السويلم، افريل 2004، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مركز البحوث، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، بيت المشورة، الكويت.

02- ساسية جدي، 2014-2015، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص أسواق مالية وبورصات.

03- سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مرجع سبق ذكره.

04- ساسية جدي، مرجع سبق ذكره.

05- سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، مرجع سبق ذكره.

06- بلقيس دنيا زاد عياشي، 2017-2018، دور ضوابط الصناعة المالية الإسلامية في الحد من آثار الأزمات المالية-دراسة

مقارنة بين السوق المالي الإماراتي والماليزي-، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية بنوك وتأمينات،

07- محمود عبد الرزاق، 2013، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، الدار الجامعية

08- عبد الكريم قندوز، المؤسسات المالية واقعها تحدياتها وكيفية مواجهة التحديات، مقال منشور على الموقع

<https://sites.google.com/site/aaguendouz/project-updates/>

09- احمد حسن احمد حسني، 1999، صناديق الاستثمار دراسة وتحليل من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية،

10- مشري فريد، عتروس صبرينة، السوق المالية الإسلامية- المفهوم والأدوات- تجربة السوق المالية الإسلامية العالمية (البحرين)، مجلة الاقتصاد القضائي، جامعة بسكرة، العدد الحادي عشر، ص 90-109

11- زيدان عبد الرزاق، 2019، صناعة الصكوك الإسلامية خلال الفترة 2001-2005 الواقع والتحديات والأفاق، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 05 العدد 01، ص 102-122

12- منذر قحف، 2011، أساسيات التمويل الإسلامي، دط، كوالالمبور، ماليزيا، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ص 105

13- احمد رشاد مرداسي، حسين بن الطاهر، 2017، اثر تطبيقات منتجات الهندسة المالية الإسلامية في الأسواق المالية الإسلامية، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 04، ص 266-277

Islamic Finance Development Report 2020. -14

stability report2020. :services industry financial Islamic -15

IIFM sukuk report 9 th Edition. -16

Islamic Finance Development Report 2020. -17

Islamic Finance Development Report 2020. -18

19- الأمر 03-11 المتعلق بالقرض والنقد

- 20- بنك الجزائر، النظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالمالية التشاركية
- 21- بنك الجزائر، النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 لمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية
- 22- التقرير السنوي لبنك البركة لسنة 2020
- 23- التقرير السنوي لبنك السلام لسنة 2020
- 24- حوتية عمر، حوتية عبد الرحمان، 2011، واقع خدمات التامين الإسلامي بالجزائر (مع إشارة إلى شركة سلامة للتأمينات الجزائرية)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، غرداية، العدد 12، ص ص 257-282
- 25- بيشاري كريم، 2013، واقع سوق التامين في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 01، العدد 27، ص ص 197-220
- 26- بن الزاوي إشراق، بن عمارة نوال، 2020، متطلبات تطوير آليات عمل الشركات التامين التكافلي-دراسة تطبيقية لشركة سلامة للتامين خلال الفترة (2013-2016)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، ص ص 193-208

193

27- التقارير السنوية لشركة سلامة للتأمينات

8- قائمة المراجع باللغة الانجليزية

- 01-Sami Al-Swailem, April 2004, Financial Engineering Industry, Reviews of the Islamic Curriculum, Research Center, Al-Rajhi Banking & Investment Corporation, Bait el machoura, Kuwait.
- 02-Sasiya Jadi, 2014-2015, The Role of Financial Engineering in the Development of the Islamic Financial Industry, Master Thesis, Mohamed Khaider University of Biskra, Faculty of Economic, Business and Management Sciences, Specialization in Financial Markets and Stock Exchanges, .
- 03-Sami Al-Swailem, op cit.
- 04-Sasiya Jadi, op cit.
- 05-Sami Al-Swailem, op cit.
- 06-Belkis Dounia Zad Ayachi, 2017-2018, The role of Islamic financial industry regulations in limiting the effects of financial crises - A comparative study between the UAE and Malaysian financial market - PhD thesis, Farhat Abbas Setif University 1, Faculty of Economic, Business and Management Sciences, major in Finance Banks and Insurances.
- 07-Mahmoud Abdel-Razzaq, 2013, Research in Islamic Economics, First Edition, Al'iskandaria, Dar el jamiaa, Abdel
- 08-Karim Guendouz, Financial Institutions: Their Reality, Challenges and How to Meet the Challenges, an article published on the website <https://sites.google.com/site/aaguendouz/project-updates/>
- 09-Ahmed Hassan Ahmed Hosni, 1999, Investment Funds, Study and Analysis from an Islamic Economy Perspective, Chabab el jamiaa, Al'iskandaria, P21

- 10-Meshri Farid, Atrous Sabrina, Islamic Financial Market - Concept and Tools - Experience of the Global Islamic Financial Market (Bahrain), Judicial Economics Journal, University of Biskra, Issue 11, pg 90-109
- 11-Zidan Abdel Razzaq, 2019, The Islamic Sukuk Industry During the Period 2001-2005: Reality, Challenges and Prospects, Journal of Economy and Finance, Volume 05 Issue 01, P.102-122
- 12-Munther Kahf, 2011, Fundamentals of Islamic Finance, without edition, Kuala Lumpur, Malaysia, The International Academy for Sharia Research, p. 105
- 13-Ahmad Rashad Merdassi, Hussein ben Al-TaHER, 2017, The Impact of Applications of Islamic Financial Engineering Products in Islamic Financial Markets(bahrain), Economic Development Journal, Al-Shahid Hama University Lakhdar Al-Wadi, Issue 04, p 266-277
- 14- Islamic Finance Development Report 2020, p24
- 15- Islamic financial services industry :stability report2020.
- 16- IIFM sukuk report 9 th Edition.
- 17- Islamic Finance Development Report 2020.
- 18- Islamic Finance Development Report 2020.
- 19- Ordinance 11-03 Concerning Loan and Cash
- 20-Bank of Algeria, Regulation 18-02 of 04 November 2018 related to participatory finance
- 21-Bank of Algeria, Regulation 20-02 of March 15, 2020 specifying the banking operations related to Islamic banking
- 22- Al Baraka Bank Annual Report for the year 2020
- 23- Al Salam Bank annual report for the year 2020
- 24-Houtia Omar, Houtia Abdel Rahman, 2011, The Reality of Islamic Insurance Services in Algeria (with reference to Salama Insurance Company Algeria), Al-Wahat Journal for Research and Studies, Ghardaia, Issue 12,PP 257-282
- 25-Bishari Karim, The Reality of the Insurance Market in Algeria, Journal of Economics, Management and Trade Sciences, Volume 01, Issue 27, pp197-220
- 26- Ben Zawy Ishraq, Ben Amara Nawal, 2020, Requirements for the Development working Mechanisms for Takaful Insurance Companies - An Applied Study of Salama Insurance Company during the Period (2013-2016), Algerian Journal of Economic Development, Volume 07, Issue 01, pp. 193-208
- 27- The annual reports of Salama Insurance Company